مكتب الشهيد يفتتح الجدارية الخامسة لشهداء الكويت

6

قراءة في الجلسة الخاصة المنعقدة في 25 يونيو 2018

«الأمة» وافق على تعديلات قانون الشركات وإنشاء هيئة لمكافحة المنشطات

◆ اعتماد الميزانيات والحسابات الختامية لثماني جهات حكومية

◆ الموافقة على مشروع قانون بمساهمة الكويت في رأسمال بنك الاستثمار الآسيوي للبنية التحتية

عقد مجلس الأمة جلسته الخاصة في 25 يونيو 2018 ووافق خلالها على تعديلات قانون الشركات وإنشاء هيئة لمكافحة المنشطات واعتمد الميزانيات والحسابات الختامية لثماني جهات من بينها مجلس الأمة.

ووافق المجلس على مشروع قانون بمساهمة الكويت في رأسمال بنك الاستثمار الآسيوي للبنية التحتية، كما وافق على إحالة تقرير لجنة حماية المال العام عن مخالفات الهيئة العامة للاستثمار إلى الحكومة.

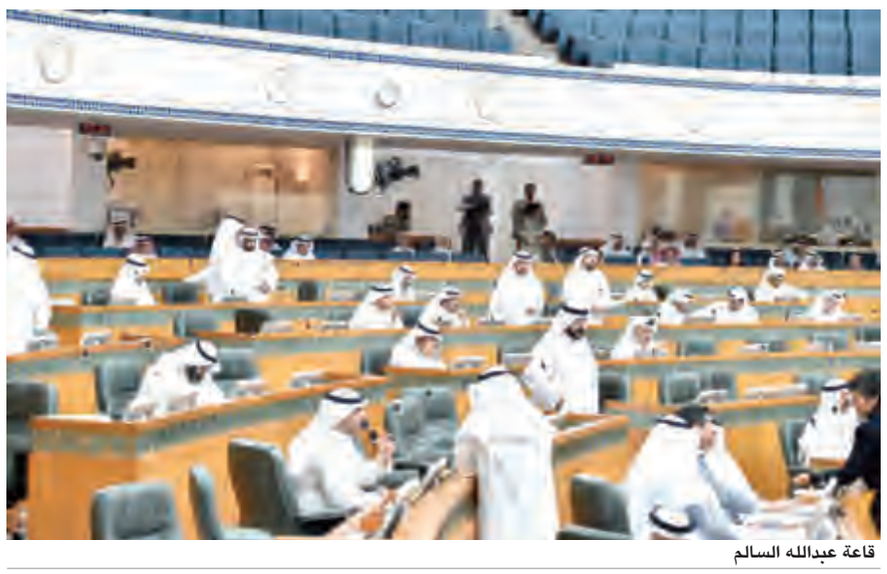

قاعة عبدالله السالم

الغانم يترأس إحدى الجلسات

◆ إحالة تقرير لجنة حماية المال العام عن مخالفات الهيئة العامة للاستثمار إلى الحكومة

تعديلات قانون الشركات

وافق المجلس على تقرير لجنة الشؤون المالية والاقتصادية عن الاقتراح بقانون لتعديل بعض أحكام القانون رقم 1 لسنة 2016 بإصدار قانون الشركات في المداولتين الأولى والثانية وأحاله إلى الحكومة.

وجاءت نتيجة التصويت بموافقة 43 عضواً وعدم موافقة 3 أعضاء من اجمالي الحضور 64 عضواً.

وأوضح مقرر اللجنة المالية صالح عاشور أن التعديلات المقدمة على قانون الشركات تصب في صالح تنشيط العمل الاقتصادي والتجاري في الكويت وتخدم الشباب الواعد الذي سيدخل سوق العمل.

وأشار إلى تخفيض النسبة المطلوبة لعقد الجمعية العمومية من 25% إلى 10%، وتمديد المدة من 15 يوما الى 21 يوما وتوزيع الأرباح خلال شهر.

من جهته قال وزير التجارة والصناعة خالد الروضان إن التعديلات تمت بالتنسيق مع مقدمي الاقتراح وهي من أفضل الممارسات الدولية في نشاط الشركات.

بدورهم أكد نواب أن إقرار هذا القانون يساهم في تدعيم عمل الشركات ويسد الثغرات في قانون الشركات.

هيئة لمكافحة المنشطات

أقر المجلس الأمة قانون إنشاء الهيئة الكويتية لمكافحة المنشطات في مداولتيه بموافقة 45 عضواً ورفض 6 أعضاء من إجمالي الحضور 51 عضواً وأحاله الى الحكومة.

وأكد وزير الإعلام وزير الدولة لشؤون الشباب محمد الجبري أن إنشاء هيئة المنشطات مطلب أساسي من المنظمات الدولية وورد بشأنها كتاب رسمي حتى تتطابق قوانيننا مع متطلبات المنظمات الدولية واللجنة الأولمبية.

من جهة أخرى تباينت آراء النواب خلال الجلسة بين مؤيد لإنشائها باعتبارها مطلبا دوليا لرفع الإيقاف كليا عن النشاط الرياضي الكويتي وبين من رأى أنها تخالف التوجه العام لحكومة في الحد من التوسع في إنشاء هيئات مستقلة تكلف الميزانية العامة مزيدا من الأعباء.

بنك الاستثمار الآسيوي

وافق المجلس على مشروع قانون بمساهمة الكويت في رأسمال بنك الاستثمار الآسيوي للبنية التحتية بقيمة 536 مليون دولار أمريكي وأحاله للحكومة.

وجاءت نتيجة التصويت على المداولة الثانية موافقة 43 عضواً وعدم موافقة 8 أعضاء من إجمالي الحضور 51 عضواً.

وسبق ذلك تصويت المجلس على مشروع القانون في مداولته الأولى بموافقة 41 عضواً وعدم موافقة 7 أعضاء من إجمالي الحضور 48 عضواً.

وخلال المناقشة أبدى نواب تحفظهم على مساهمة الكويت في رأسمال البنك، مطالبين بعدم إغفال دور الكوادر الوطنية ومدى استفادتها من هذا المشروع.

فيما أكد آخرون دعمهم مساهمة الكويت في البنك معتبرين أن تلك المساهمة تعزز من دور الكويت الإقليمي وعلاقاتها مع الدول المشاركة في البنك.

من جهته قال وزير المالية د. نايف الحجرف إن وجود الكويت كعضو مؤسس ومساهم في رأسمال البنك ستكون له أبعاد إيجابية وخصوصا أن الصين متوقع أن تكون أقوى اقتصاد بالعالم في عام 2022.

وأضاف الحجرف خلال مداخلته في تلك الجلسة أن مساهمة الكويت في البنك الآسيوي تم تخفيضها من 731 مليون دولار إلى 536 مليون دولار تدفع على مدى 5 سنوات وتؤخذ الاحتياطي العام للدولة.

وأكد الوزير حرص الحكومة على دعم العمالة الوطنية، لافتاً إلى أن هناك ممثلين للكويت في البنك الدولي وأن إحدى الهيئات التابعة له دربت 6 آلاف مواطن كويتي.

وكانت اللجنة المالية قد رأت خلال الاجتماع الذي عقدته لمناقشة مشروع القانون، عدم وجود جدوى حقيقية في المساهمة في بنك الاستثمار الآسيوي بأغلبية أعضائها.

مخالفات (هيئة الاستثمار)

وافق المجلس على احالة تقرير لجنة حماية المال العام عن مخالفات الهيئة العامة للاستثمار وتوصياته مرفقا بتقرير ديوان المحاسبة بشبهة التعدي على المال العام الى الحكومة.

ومن بين هذه التوصيات توصية للجنة بإحالة كافة الوقائع إلى النيابة العامة.

وكان مجلس الأمة قد وافق خلال جلسته المنعقدة في 20 مارس 2018 على إعادة تكليف لجنة حماية الأموال العامة بالتحقيق في:

1 – التوصية المقدمة من بعض الأعضاء حول ما أثير من قضايا أثناء مناقشة مشروع القانون بربط ميزانية الهيئة العامة للاستثمار للسنة المالية 2008/2007.

–2 كل ما قدمه أحد أعضاء مجلس الأمة السابقين من مستندات ووثائق في جلسة 21 نوفمبر 2007م.

الميزانيات والحسابات الختامية لـ8 جهات

اعتمد مجلس الأمة الميزانيات والحسابات الختامية لسبع جهات حكومية والميزانية والحساب الختامي لمجلس الأمة وأحالها جميعها إلى الحكومة.

وصوت بالموافقة على الميزانيات والحسابات الختامية لخمس هيئات بموافقة 43 عضوًا وعدم موافقة 4 أعضاء وهي هيئات (الغذاء والمعلومات المدنية وهيئة التعويضات والشباب والرياضة).

وصوت المجلس على الميزانيات والحسابات الختامية لمجلس الأمة وهيئة العناية بالقرآن الكريم والسنة وهيئة مكافحة الفساد كل على حدة، حيث وافق المجلس على ميزانية الهيئة العامة لمكافحة الفساد بموافقة 40 عضوًا ورفض 8 أعضاء.

ووافق على ميزانية مجلس الأمة وحسابها الختامي 43 عضواً ورفضها 3 أعضاء، وعلى الميزانية والحساب الختامي لهيئة العناية بالقرآن الكريم 44 عضواً ورفض 3 أعضاء.

والميزانيات والحساب الختامي للجهات التي اعتمدها المجلس خلال الجلسة هي:

الهيئة العامة لمكافحة الفساد حيث بلغت المصروفات بميزانية الهيئة 8.5 ملايين دينار والإيرادات 35 ألفًا، فيما بلغت المصروفات بالحساب الختامي للهيئة 10.8 ملايين دينار والايرادات 42.9 ألف دينار.

مجلس الأمة حيث بلغت المصروفات بميزانية المجلس 52 مليون دينار والإيرادات 272 ألفًا، فيما بلغت المصروفات بالحساب الختامي 40 مليون دينار والايرادات 396 ألف دينار.

الهيئة العامة لتقدير التعويضات عن خسائر العدوان العراقي حيث بلغت المصروفات بميزانية الهيئة مليوني دينار والإيرادات 7 آلاف دينار، فيما بلغت المصروفات بالحساب الختامي للهيئة مليوني دينار والايرادات 20 ألف دينار.

الهيئة العامة للغذاء والتغذية حيث بلغت المصروفات بميزانية الهيئة 17.8 مليون دينار والإيرادات 554 ألفًا، فيما بلغت المصروفات بالحساب الختامي للهيئة مليوني دينار والايرادات 1.8 ألف دينار.

الهيئة العامة للعناية بطباعة ونشر القرآن الكريم والسنة حيث بلغت المصروفات بميزانية الهيئة مليوني دينار والإيرادات المقدرة 30 ألف دينار، فيما بلغت المصروفات بالحساب الختامي للهيئة مليوني دينار والايرادات 20 ألف دينار.

الهيئة العامة للمعلومات المدنية حيث بلغت المصروفات بميزانية الهيئة 43 مليون دينار والإيرادات 18 مليونًا، فيما بلغت المصروفات بالحساب الختامي للهيئة 37 مليون دينار والايرادات 15 ألف دينار.

الهيئة العامة للشباب حيث بلغت المصروفات بميزانية الهيئة 8.5 ملايين دينار والإيرادات 3 آلاف دينار، فيما بلغت المصروفات بالحساب الختامي للهيئة 3.3 ملايين دينار والايرادات 2800 دينار.

الهيئة العامة للرياضة حيث بلغت المصروفات بميزانية الهيئة 80 مليون دينار والإيرادات مليون دينار، فيما بلغت المصروفات بالحساب الختامي للهيئة 84 مليون دينار والايرادات مليون دينار.

الغانم من مقاعد النواب

وأكد رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم أن ميزانية مجلس الأمة مفخرة شاء من شاء وأبى من أبى، موضحًا أنها انخفضت من 60 مليونًا إلى 40 مليونًا خلال عامين.

وقال الرئيس الغانم في مداخلته خلال الجلسة "كان لا بد لي أن أتحدث عن ميزانية المجلس حتى أعطي كل ذي حق حقه، فأتوجه بالشكر إلى كافة إخواني وأختي أعضاء مجلس الأمة على الدعم والمساندة التي قدموها لنا خلال دور الانعقاد الحالي، وكذلك أشكر أعضاء مكتب المجلس ولجنة الميزانيات».

وأضاف الغانم "أعضاء لجنة الميزانيات والمكتب الفني يفحصون كل ميزانية ويدققونها بأدق التفاصيل وميزانية المجلس مفخرة نزلت من 60 مليونًا إلى 40 مليونًا خلال عامين هذا أمر يستحق الإشادة، وميزانية الشعبة البرلمانية لم تزد بل انخفضت من مليون و400 ألف إلى 700 ألف دينار، وهذا الرقم أقل من جهات حكومية كثيرة بعضها أصغر من المجلس».

وأشار الغانم "نرحب بالنقد فنحن بشر نصيب ونخطئ لكن الذي لا نسكت عنه هو محاولة التضليل واتهام الناس في ذممهم المالية ولا أتحدث عن النواب المجلس فقط بل خارج المجلس أيضًا، فهناك من قال إن هناك جيوشًا جرارة للشعبة البرلمانية وهذا الكلام عار عن الصحة بل من يذهب هم موظفون من المجلس يواصلون الليل بالنهار من أجل خدمة بلدهم وحققوا الكثير من الإنجازات».

وتابع الغانم "أنا كرئيس للمجلس ووفقًا للائحة فإن أي مصاريف زيادة فيتحملها المجلس ولكن المرحوم جاسم الخرافي كان يتحملها على حسابه الخاص وأنا مشيت بنفس النهج».

وقال الغانم" بالنسبة للتعيينات فبفضل الله ولأول مرة 99 % من التعيينات تمت عن طريق الإعلان والـ 1 % عندما تكون هناك تخصصات معينة الكل يدخل عن طريق الإعلانات والمعايير موجودة وثابتة الاختبارات تقدم في جامعة الكويت ولجنة المقابلة ليست شخصًا واحدًا بل ثلاثة حتى تكون السلطة التقديرية في المقابلة 10».

وأكد الغانم "أفخر بمن تعين بالمجلس، فكلهم امتياز مع مرتبة الشرف ولا توجد هناك محاباة، هناك أخطاء.. نعم، ولكن ما تم في الأمانة يحتاج الشكر والتقدير فلك مني الأخ علام الكندري الشكر والتقدير ولأصغر موظف في المجلس ومنهم الوافدون والطباعون والفراشون».

وزاد الغانم "نحن في مجلس الأمة وفق اللائحة نستطيع أن نقدم رقمًا واحدًا فقط ولا نرد على أحد كسلطة تشريعية ولكننا نلتزم بقواعد تنفيذ الميزانية لمزيد من الشفافية».

وأكد أن" ميزانية المجلس نزلت بالرغم من استحداث وحدات ومعها يفترض زيادة التكاليف بل على العكس انخفضت التكاليف، مع وجود قوة حرس المجلس بسبب ورود تقارير أمنية تلزمنا بزيادة الاحتياطات الأمنية للمجلس، وكذلك مع استحداث تلفزيون المجلس»

وقال "لله الحمد تلفزيون المجلس نستطيع أن ندخل منه إيرادات ولكن هذا يحتاج تعديل اللائحة، للسماح بالإعلانات والعروض التي بلغت مليونًا و800 ألف دينار وكلفته علينا فقط مليونا دينار، فلا توجد لدي مشكلة مع كائن من كان يريد أن يستفسر وهذا حقه وذلك لمزيد من الشفافية».

وبين الغانم" ما لا أقبله من يتهم ويسيء إلى المجلس ويطلعون أوراقًا وأرقامًا ويغيرون أرقامًا ويسوون فوتوشوب، ميزانية المجلس أقل من أقل الجهات وهناك فرق بين المادة 52 من قانون ديوان المحاسبة والمادة 31 بين الملاحظة والإجراءات الإدارية ومع ذلك إن كان هناك أخطاء مستعدون لإصلاحها بالطريقة الصحيحة.»

وزاد الغانم" لا أقبل أن يوجه لي سؤال برلماني فلست وزيرًا، من عنده استفسار يخاطب مكتب المجلس ويحضر ويطلع على ما يشاء إنما أنا لست وزيرًا والسؤال البرلماني يوجه للوزراء ولرئيس الوزراء».

وأكد الغانم "ميزانية المجلس انخفضت من 60 % الى 40 % وميزانية الشعبة البرلمانية انخفضت وميزانية التلفزيون انخفضت وهذا ليس بسببي بل بسبب أعضاء مكتب المجلس وموظفي الأمانة العامة».

وشدد على أنه" لا يوجد أي شيء يمس الذمة المالية بل اتهامات نعرف مصادرها وأهدافها هو تشويه السمعة وطرحها السياسي الذي قد يستهدف رئيس المجلس، ولله الحمد تقارير ديوان المحاسبة ولجنة الميزانيات تبين أنه لا توجد أي مخالفة مالية.»

وطالب الرئيس الغانم في ختام كلمته بفصل التصويت على ميزانية مجلس الأمة عند التصويت على تقارير لجنة الميزانيات والحساب الختامي عن باقي الميزانيات حتى تعطى الحرية لكل نائب في إبداء رأيه، ووافق المجلس على ذلك.

من جهته أكد عضو مكتب المجلس وأمين السر وعضو لجنة المناقصات النائب د. عودة الرويعي أن مخالفات ديوان المحاسبة عبارة عن ملاحظات إجرائية لا تذكر إذا قورنت بملاحظات جهات حكومية أخرى.

وأكد الرويعي خلال مداخلته بالجلسة أنه لم ترد أي ملاحظة فنية أو مالية على (المناقصات) أو على ميزانية المجلس بل مجرد ملاحظات إجرائية فقط.

وأشار إلى أن ميزانية المجلس تم خفضها، معتبراً أن ذلك انجاز يفتخر به ومدعم بالحقائق.

ولفت الرويعي إلى أن المصروفات بلغت 71% مقابل 29% بالنسبة إلى باقي الأبواب وأن هناك زيادة غير مسبوقة في توظيف الكويتيين من 783 ألفاً إلى 923 ألفاً هذا العام وانخفاض نسبة غير الكويتيين إلى 12%.

وأكد أنه رغم موافقة مجلس الأمة على ميزانية الشعبة البرلمانية ألا أنه تم تخفيضها من 650 ألف دينار إلى 550 ألفاً فقط، علماً بأن ميزانية الشعبة للعام الماضي بلغت مليون دينار.

وفيما يخص ميزانية تليفزيون المجلس أكد الرويعي أنها انخفضت بنسبة 8% بما يعادل مليوني دينار حيث إن المبلغ المرصود 5 ملايين والمنصرف منه 3 ملايين وأن الفائض سيوجه إلى العاملين وتطوير المجلس.

من جهتهم دعا نواب خلال مناقشة ميزانيات عدد من الجهات الحكومية إلى دمج بعض الهيئات وعدم التوسع في إنشاء هيئات جديدة، ووجهوا انتقادات للهدر الحكومي للمال العام وتناقضها مع سياسة ترشيد الانفاق.

وثمنوا الجهود الكبيرة التي بذلها قسم التوثيق البرلماني بقطاع المعلومات من اجل توفير المعلومات الكافية للنواب.

من جهته أكد الأمين العام لمجلس الأمة علام الكندري عدم صحة ما أثاره أحد النواب خلال الجلسة عن وجود مخالفات إدارية ومالية جسيمة لدى الأمانة العامة، مشيرًا إلى أن ملاحظات الجهات الرقابية اقتصرت على جوانب إدارية شكلية.

ووجه الكندري في ختام مداخلته الشكر لموظفي الأمانة العامة لمجلس الأمة على الجهد الجبار الذي يقومون به.

قراءة في الجلسة العادية المنعقدة في 26 يونيو 2018

المجلس كلف اللجنة المالية دراسة أسس برنامج الاستدامة المالي والاقتصادي

عقد مجلس الأمة جلسته العادية في 26 يونيو 2018 استعرض خلالها عددًا من الرسائل الواردة، وتمت إحالة مقترح مساواة المواطنات المتزوجات بغير كويتيين بالمطلقات والأرامل في القرض الإسكاني إلى لجنة الأسرة، ووافق المجلس على تكليف لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية دراسة أسس برنامج الاستدامة المالي والاقتصادي

الرسائل الواردة

ناقش المجلس عددا من الرسائل الواردة من ضمنها رسالة من سمو الأمير يشكر فيها أعضاء لجنة مشروع الجواب على الخطاب الأميري، ورسالتان من سمو أمير البلاد وسمو ولي العهد يشكران فيهما رئيس وأعضاء مجلس الأمة على تهنئتهم بمناسبة عيد الفطر.

ووافق المجلس على إحالة الاقتراح، بقانون في شأن مساواة المواطنات المتزوجات من غير كويتيين بالمطلقات والأرامل في القرض الإسكاني، إلى لجنة شؤون المرأة والأسرة.

وكلف المجلس اللجنة المالية دراسة الأسس التي بني عليها برنامج الاستدامة المالي والاقتصادي على أن تقدم تقريرها إلى المجلس في هذا الشأن في بداية دور الانعقاد المقبل.

وناقش المجلس تقريرًا للأمانة العامة لمجلس الأمة عن اجتماعات اللجان الدائمة والمؤقتة خلال الفترة من أول أبريل 2018 حتى 27 يونيو 2018 وفقًا للمادة 46 من اللائحة الداخلية للمجلس.

بند الأسئلة

ناقش المجلس في جلسته العادية عددًا من الأسئلة النيابية وأجوبة الوزراء عنها.

وطالب النائب د. عادل الدمخي في سؤال موجه إلى أكثر من وزير إفادته بالإجراءات التي اتخذت تجاه المسؤولين المتسببين بصدور أحكام نهائية تسببت بخسائر للمال العام.

وعقب وزير المالية د. نايف الحجرف بأن السؤال تمت الإجابة عنه في عهد وزير المالية السابق تخص جميع الجهات الخاضعة لوزارة المالية.

وطالب النائب خالد العتيبي في سؤال بإيجاد آلية جديدة لمناقشة الأسئلة البرلمانية تتضمن سرعة مناقشتها مقترحًا أن يتم تخصيص جلسات خاصة لمناقشة الأسئلة البرلمانية.

وقال النائب صالح عاشور في سؤال عن تعيين عدد من الوافدين عن طريق ديوان الخدمة، إن استمرارهم مع عدم الحاجة لهم يناقض توجه الحكومة بشأن تعديل التركيبة السكانية.

وطالب النائب أسامة الشاهين في سؤال لوزارة التربية بأن تكون هناك خطة مدروسة لصيانة مرافقها حيث أن صيانة 4 مرافق دفعة واحدة في منطقة الرميثية سببت الكثير من الازعاج لأهالي المنطقة. وأعرب النائب د. عبد الكريم الكندري عن تقديره للجهود التطويرية في وزارة التربية لرفع مستوى التعليم ومحاربة الغش وتطوير الخدمات التعليمية.

وطالب بإعادة تقييم مستوى أعضاء التدريس في مدارس الكويت من الأجانب والتأكد من شهاداتهم العلمية ومخاطبة التطبيقي من أجل تفعيل سياسة الإحلال.

تقارير الميزانيات

أقر المجلس في تصويت واحد 5 مشروعات بقوانين بشأن اعتماد الحساب الختامي للسنة المالية 2016/2017 وربط ميزانية الهيئة العامة للاستثمار ومؤسسة البترول الكويتية وشركاتها التابعة للسنة المالية 2018/2019.

كما أقر المجلس الحساب الختامي للصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة السنة المالية 2016/2017.

وجاءت نتيجة التصويت بموافقة 34 عضواً وعدم موافقة 15 عضواً من إجمالي الحضور 49 عضواً.

ووافق المجلس على التوصيات الواردة في تقارير لجنة الميزانيات والحساب الختامي وأحال المجلس القوانين للحكومة.

وبلغت مصروفات الهيئة العامة للاستثمار في الحساب الختامي 55 مليون دينار والإيرادات 109 آلاف دينار وفي الميزانية بلغت المصروفات 45 مليون دينار والإيرادات 135 ألف دينار.

وبلغ مصروفات مؤسسة البترول في الحساب الختامي 15.6 مليارات دينار والإيرادات 17 مليار دينار وفي الميزانية بلغت المصروفات 17.9 مليارات دينار والإيرادات 18.6 مليارات دينار.

وبلغت المصروفات الفعلية للصندوق الوطني للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وفقًا للحساب الختامي 3.9 ملايين دينار وبلغت الإيرادات صفرًا.

مداخلات النواب

وخلال مناقشة الميزانيات طالب النواب باتخاذ وقفة وإجراءات جادة لوقف الهدر في الميزانية وزيادة إيراداتها واستغلال الموارد في توظيف الشباب الكويتي وتلافي ملاحظات الجهات الرقابية.

وأبدى النواب ملاحظات على ميزانية مؤسسة البترول وشركة الخطوط الكويتية في ظل تكرار التجاوزات الواردة في تقارير ديوان المحاسبة والتشابك بين الهيئات الحكومية في استثمار أموال الدولة.

وشددوا على ضرورة محاسبة أي مسؤول لا يعالج الملاحظات التي يسجلها ديوان المحاسبة.

وطالبوا بتطبيق القانون ومحاسبة المتجاوزين والحد من السلبيات وتطوير الإيجابيات، وعدم السحب من الاحتياطي العام.

من جهته أكد وزير النفط ووزير الكهرباء والماء بخيت الرشيدي أن الوزارة جادة في متابعة ملاحظات النواب وتلافيها.

واعتبر الرشيدي أن احتفاظ مؤسسة البترول بـ 10% من أرباحها من أجل تكوين ملاءة مالية للتعامل مع القروض وتمويل المشروعات وتخفيف العبء عن ميزانية الدولة.

طلبات المناقشة

استعرض المجلس 3 طلبات مناقشة خلال الجلسة ووافق على طلب نيابي بمناقشة التقرير الحادي والخمسين للجنة الشؤون التشريعية والقانونية بشأن إلغاء قانون إنشاء هيئة الطرق والنقل البري في الجلسة التالية (27 يونيو 2018).

ووافق المجلس على طلب باستعجال مناقشة قانون إنشاء هيئة مكافحة المخدرات.

ووافق على طلب بتخصيص ساعة من الجلسة التكميلية المقبلة لمناقشة سياسة الحكومة في حل المشاكل التي يعاني منها سكان مدينة صباح الأحمد السكنية على أن تقدم الحكومة والوزراء المعنيون إجراءاتهم حيال ذلك.